معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٧٥)

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر

أكتوبر ٢٠١٦

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٧٥)
(سلسلة علمية محكمة)

الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي في مصر

أكتوبر ٢٠١٦

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

تـقـديـــــم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراستها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة – التنمية الإقليمية – التنمية الزراعية – التجارة الخارجية – التضخم – تنمية القرى المصرية – الصناعات التحويلية – دور القطاع الخاص في التنمية – الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر – تخطيط الصادرات – صناعة الغزل والنسيج – آفاق الاستثمار الصناعي – التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي – تخطيط الطاقة – آفاق الاستثمارات العربية – السياسات التسويقية للسلع الزراعية – الاستزراع السمكي في مصر – الصناعات الصغيرة – الإنتاجية والأجور والأسعار – سياسات اصلاح ميزان المدفوعات – تطوير مناهج التخطيط – تخطيط التعليم – السياسات القطاعية – إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية – النماذج التخطيطية – التخطيط الصحي – العلاقات الاقتصادية الدولية – التنمية البشرية – التشغيل والبطالة – الحسابات القومية – اللامركزية – قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنويع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئـيس الـمعـهـد

أ.د. عبـد الـحمـيـد سـامـى الـقـصـاص

موجز

أن الضغوط المالية والاقتصادية الواقعة على الحكومة، جعلتها تفكر بجدية في إيجاد التدابير والطرق اللازمة لدمج أنشطة القطاع غير الرسمي في القطاعات الرسمية المختلفة. ولكن حتى الآن لا تتوافر لدى الحكومة حزمة من السياسات الواضحة حول كيفية دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وتم الاقتصار في إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن تكون مصر من أفضل خمسين دولة في مجال كفاءة سوق العمل، وأن يتم تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف. وبالتالى لم يتم وضع آلية محددة للتعامل مع القطاع غير الرسمي في هذه الإستراتيجية.

كما أن هناك غياب لدور الأنشطة الرسمية في المناقشات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي مع أن العلاقة ما بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية تقوم على الاعتماد المتبادل في تقديم السلع والخدمات والعمالة، حيث لم يتم تقييم اتجاهات الأنشطة الرسمية في استخدام خدمات القطاع غير الرسمي، وهو أمر يستوجب تقديم مجموعة من الحوافز وقواعد الإمتثال للأنشطة الرسمية من أجل تقليل اعتمادها على القطاع غير الرسمي. كذلك يتم تجاهل خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي، حيث يتم التعامل مع القطاع غير الرسمي على أنه وحدة واحدة تتسم بنفس الخصائص والمتطلبات عند محاولات إدماجها داخل الاقتصاد الرسمي، وهذا غير صحيح على إطلاقه.

وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها حتى يتم إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق الإندماج الكامل للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في المرحلة الراهنة أمراً قد يكون من الصعوبة بمكان، لأن هذه الإجراءات يمكن أن تساهم فقط في خفض الطابع غير الرسمي لهذا القطاع. أما تحقيق الإندماج الكامل للقطاع غير الرسمى في الاقتصاد الرسمى فيتطلب إعادة بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة، مع ما ينطوي عليه ذلك من إعادة تشكيل وجهة نظر الحكومة في طريقة التعامل مع العاملين بهذا القطاع، وتغيير اتجاهاتهم نحو التعاون معها من خلال منحهم حوافز وضمانات تتسم بالاستمرارية والاستقرار لإتمام عملية الدمج، وتبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال تنفيذ سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم، وزيادة مساهمة الجامعات الإقليمية ومراكز البحوث في تطوير القدرات التقنية للمشروعات الصغيرة، والاهتمام بالتدريب وتطوير المهارات للابتكار، ودعم تسويق المنتجات التي تنتجها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النامية في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. ويتم ذلك بناءً على تطوير إستراتيجيات للاتصال الفعال مع العاملين بهذا القطاع، وتقديم العديد من خدمات الدعم الفني لهم. بالإضافة إلى صياغة رؤية واضحة المعالم والأركان تتسم بالشفافية والمصداقية والمحاسبية في التعامل مع هذا القطاع الهام.

Abstract

Supportive Actions for Integrating of Small and Micro Enterprises of Informal Sector into formal Sector in Egypt

The financial and economic pressure face the government let it think seriously about finding the necessary ways to integrate the informal sector activities into the formal sectors. So far the government did not has clear policies on how to do that. It was mentioned in the Sustainable Development Strategy: Egypt's vision 2030 that Egypt will be one of the best fifty countries in the area of labor market efficiency, and that is to reduce the gaps between provinces in employment rates. And accordingly no specific mechanism to deal with the informal sector on the strategy. Also, there is absence of the role of formal activities in the discussions of the informal sector. The formal activities rely on the informal ones in supplying of goods, services and labor. There is no evaluated trends in using the informal sector services in formal activities, it requires rules to comply with formal activities in order to reduce its dependence on informal sector. Also, dealing with informal sector as one package is not correct, since there are various activities with different characteristics.

This research concluded a set of actions that can be applied for starting the process of integration of the informal sector into the formal economy, taking into account that the achievement of full integration of the informal sector into the formal economy at the current stage may be very difficult, these procedures can only contribute in the reduction of the informal nature of the sector. To achieve the full integration of the informal sector into the formal economy requires: building confidence among workers in the informal sector and the government, reshape the government's view on how to deal with workers in this sector, and to change their attitudes towards cooperation with them by giving them incentives, simplify the rules governing the establishment and operation of small projects through the implementation of a national policy to address their needs, increase the contribution of universities and research centers in the development of technical capabilities for small enterprises, and give more attention for training and improve skills for innovation, and support the marketing of products produced by small and micro projects. As well as to benefit from the experiences of developing countries in the legalization of the informal economy modes. This can be done through the development of strategies for effective communication with the workers in this sector, offering many of the technical support services for them. In addition to the formulation of clear vision and Staff transparent and credible and accountability in dealing with this important sector.

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. إيمان أحمد الشربينى (الباحث الرئيسى): (إعداد المبحث الخامس و الاشتراك فى إعداد المبحث الثانى والثالث)

أ.د. ممدوح الشرقاوى: (إعداد المبحث الأول)

أ.د. زلفى شلبى: (الإشتراك فى إعداد المبحث الثانى والثالث)

أ.د. سمير عريقات: (إعداد المبحث الرابع)

د. عزت زيان: (إعداد الدراسات السابقة والمراجع)

د. محمد حسن توفيق: (إعداد المبحث الثامن)

د. حنان رجائى: (إعداد المبحث السابع)

د. مها الشال: (إعداد المبحث السادس)

من خارج المعهد:

د. محمد محمد أبو سريع (إعداد الجزء الخاص بالتجارب الدولية و بالتجارب المحلية)

السكرتارية:

فردوس محمد رمضان

محاسن حسن أحمد فرج

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مستخلص	أ
المحتويات	د
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ط
مقدمة	١
أولا: أهمية البحث	٢
ثانيا: مشكلة البحث	٢
ثالثا: أهداف البحث	٣
رابعا: تساؤلات البحث	٣
خامسا: منهج البحث	٤
سادسا: حدود البحث	٤
سابعاً: مصطلحات البحث	٤
ثامناً: خطة البحث	٦
تاسعاً: الدراسات السابقة	٧
المبحث الأول : مستقبل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى.	١٤
مقدمة	١٤
١-١ التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.	١٦
١-٢ أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الإقتصاد المصرى.	٢٥
المبحث الثانى : التعريف بماهية الإقتصاد غير الرسمي.	٢٨
مقدمة	٢٨
٢-١ مفهوم الإقتصاد غير الرسمي.	٣٠
٢-٢ أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي.	٣٢
٢-٣ أقسام الإقتصاد غير الرسمي.	٣٣
٢-٤ الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.	٣٤

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٢-٥ طرق تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي.	٣٥
المبحث الثالث: التعريف بماهية القطاع غير الرسمي.	٣٧
مقدمة	٣٧
٣-١ مفهوم القطاع غير الرسمي.	٣٨
٣-٢ أسباب إنتشار القطاع غير الرسمي.	٤٤
٣-٣ سمات القطاع غير الرسمي.	٤٨
٣-٤ أهمية القطاع غير الرسمي.	٤٩
٣-٥ طرق قياس حجم القطاع غير الرسمي.	٤٩
المبحث الرابع: تجارب وخبرات دولية ومحلية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي.	٥٤
مقدمة	٥٤
٤-١ تجارب وخبرات دولية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي.	٥٤
٤-٢ تجارب وخبرات محلية فى دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمي.	٧٣
المبحث الخامس: الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمى للقطاع غير الرسمى.	٩١
مقدمة	٩١
٥-١ التعريف بالقطاع الخاص.	٩٢
٥-٢ الوضع الراهن للقطاع الخاص في مصر	٩٤
٥-٣ الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمي.	٩٥
المبحث السادس: الإجراءات الداعمة من الدولة لدمج القطاع غير الرسمى في الإقتصاد الرسمى	١٠١
مقدمة	١٠١

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٦-١ الإجراءات التنظيمية والقانونية لتحول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى.	١٠١
٦-٢ تكلفة إنضمام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية للقطاع الرسمى.	١٠٨
٦-٣ أسباب كون القطاعات غير رسمية من وجهة نظر أصحاب الأعمال والعاملين.	١٠٩
٦-٤ البدائل المطروحة لتحفيز القطاع الغير رسمى من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الاندماج في القطاع الاقتصادى.	١١١
المبحث السابع: دور منظمات المجتمع المدنى في دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي.	١١٧
مقدمة	١١٧
٧-١ المجتمع المدنى وعلاقتة بالقطاع غير الرسمي.	١١٧
٧-٢ دور الجمعيات الأهلية فى عملية دمج القطاع غير الرسمي فى الإقتصاد الرسمى .	١٢٣
٧-٣ دور الصندوق الإجتماعى للتنمية فى دعم دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي .	١٣١
٧-٤ دور الأحزاب السياسية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي.	١٣٤
٧-٥ دور النقابات العمالية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمي.	١٣٥
٧-٦ دور الغرف التجارية فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمى .	١٣٧
٧-٧ المعوقات التى تواجه المجتمع المدنى فى دمج قطاعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمى.	١٣٧
٧-٨ الإجراءات الداعمة لمساهمة منظمات المجتمع المدنى فى دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية فى الإقتصاد الرسمى.	١٣٨

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثامن: الإجراءات الداعمة من البنوك الحكومية لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي.	١٤١
مقدمة	١٤١
٨–١ دور الشمول المالي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.	١٤١
٨–٢ سياسة البنوك الحكومية المصرية لدعم وتمويل دخول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمى.	١٤٤
٨–٣ التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية للدخول في القطاع الرسمي.	١٧٣
٨–٤ رؤية مستقبلية للبنوك الحكومية لدمج القطاع غير الرسمى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الإقتصاد الرسمى.	١٧٤
النتائج والتوصيات	١٧٨
أولا: النتائج	١٧٨
ثانيا: التوصيات	١٧٨
الخاتمة	١٨٢
ملخص المبحث الأول	١٨٥
ملخص المبحث الثانى	١٨٧
ملخص المبحث الثالث	١٨٨
ملخص المبحث الرابع	١٨٩
ملخص المبحث الخامس	١٩٥
ملخص المبحث السادس	١٩٧
ملخص المبحث السابع	١٩٩
ملخص المبحث الثامن	٢٠٠
المراجع	٢٠٣
المرفقات	
* مرفق رقم (١)	
* مرفق رقم (٢)	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١)	أوجه الإختلاف من حيث الأهداف بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي.	٣١
جدول رقم (٢)	طرق قياس الإقتصاد غير الرسمي .	٣٦
جدول رقم (٣)	نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي في مناطق العالم .	٥٦
جدول رقم (٤)	عدد المنشآت غير الرسمية التي تستهدفها المبادرة في كل من القاهرة والإسكندرية.	٧٦
جدول رقم (٥)	أعداد الأنشطة الغير رسمية المستهدفة فى محافظة الإسكندرية.	٧٧
جدول رقم (٦)	ترتيب بعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦.	١٠٢
جدول رقم (٧)	ترتيب مصر علي مؤشر بيئة الأعمال ٢٠١٥ -٢٠١٦ .	١٠٣
جدول رقم (٨)	ترتيب مصر على المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال ٢٠١٥- ٢٠١٦.	١٠٦
جدول رقم (٩)	القروض التي تقدمها الجمعيات الأهلية للقطاع غير الرسمي وشروط الإقراض التضامنى.	١٢٣
جدول رقم (١٠)	القروض التي تقدمها الجمعيات الأهلية للقطاع غير الرسمي وشروت الإقراض الفردي.	١٢٤
جدول رقم (١١)	عدد الجمعيات الأهلية التى تقدم قروض تحت بند التمويل الأصغر وعدد المقترضين .	١٢٥
جدول رقم (١٢)	عدد المشروعات التى مولها الصندوق الإجتماعى للتنمية خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٤).	١٣٢
جدول رقم (١٣)	تعريف الشركات والمنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر.	١٤٨
جدول رقم (١٤)	تعديلات أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء.	١٥٠
جدول رقم (١٥)	الحد الأدنى لمساهمة المقترض في المشروع, ومدة السداد والسماح وسعر العائد.	١٦٠
جدول رقم (١٦)	قرض الأعمال الشخصية.	١٦٤
جدول رقم (١٧)	الشروط التى يجب توافرها لبرنامج البطل.	١٦٩
جدول رقم (١٨)	الحد الأدنى لمساهمة المقترض فى المشروع ومدة السداد والسماح وسعر العائد.	١٧٠

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (١)	الإقتصاد غير الرسمي	٣٠
شكل رقم (٢)	دورة إجراءات العمل لتقنين أوضاع المنشآت غير الرسمية قبل عام ٢٠١٢ .	٧٤
شكل رقم (٣)	دورة إجراءات عمل الآلية التنفيذية للمبادرة .	٨٣
شكل رقم (٤)	ترتيب مصر مقارنة ببعض الدول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦ .	١٠٣
شكل رقم (٥)	ترتيب مصر على مؤشر بيئة الأعمال ٢٠١٥-٢٠١٦ .	١٠٤

مقدمة :

يؤدى القطاع غير الرسمى دوراً هاماً فى دعم سياسات التنمية من خلال قدرته الإمتصاصية للعمالة، والحد من الفقر، وتوليد دخل قومى، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل، وتوفير السلع والخدمات، والمحافظة على ثبات الأسعار من خلال مرونته التى قد تعطيه الفرصة لإنتاج سلع وخدمات بتكلفة أقل، وبالتالى أقل سعراً.

وبالرغم من عدم وجود أى أرقام رسمية لحجم القطاع غير الرسمى فى مصر إلا أن العديد من الدراسات تقدر مساهمة هذا القطاع بنحو ٣٥% من الناتج المحلى الإجمالى ونحو ٤٠% من حجم العمالة. ووفقاً لتلك الدراسات يغطى هذا القطاع مجال الأنشطة الإنتاجية من صناعات صغيرة ومتناهية الصغر "مثل صناعة الأحذية أو الملابس الجاهزة أو المنتجات الغذائية" سواء أكان ذلك لدى الغير بأجر أو لدى الأسرة، كما يغطى مجال أنشطة خدمات الإنتاج "مثل أعمال البيع فى متجر أو فى السوق" سواء لدى الغير أو لدى الأسرة، وكذا مجال الخدمات الشخصية، أو الإجتماعية "مثل الخدمة فى المنازل، جمع القمامة، مربيات الأطفال وغيرها من الأعمال.

وإنطلاقاً من أهمية الدور التنموى للقطاع غير الرسمى، فلقد إتسمت الدولة فى العديد من البلدان النامية بدرجات من التسامح، والتسيب فى مواجهة القطاع غير الرسمى بإعتباره قطاعاً يقلل من الأعباء والإلتزامات الحكومية – وهو ما يطلق عليه مصطلح الدولة الرخوة Soft State – وبالتالى لا تكون هناك حاجة لإصدار قوانين بمنعه أو القضاء عليه.

هذا وقد تلجأ الدولة إلى ممارسة دور المتشدد – عندما تريد ذلك – وقد يكون ذلك جزءاً من سياسة أعم وأشمل، حيث أوصت بعثة منظمة العمل الدولى بتبنى سياسات تعمل على تحسين أوضاع القطاع غير الرسمى، وجعله أكثر إنتاجاً، وذلك بأن تتخذ الحكومات دوراً إيجابياً يتم من خلاله تغيير الإجراءات والتراخيص، وتقديم التقنيات المتاحة للاستخدام فى هذا القطاع، وإن قوبلت تلك التعزيزات والتوصيات ببعض الإنتقادات والمخاوف، وفى مقدمتها التسليم بإزدواجية الإقتصاد "رسمى وغير رسمى"، والشك فى قدرة الدعم الحكومى على تحسين أوضاع حياة الفقراء، علاوة على أن ما تقدمه الحكومات من دعم وتشجيع فى شكل أدوات، وتدريب، وقروض٠٠٠ وغيرها من الأدوات، ربما يؤدى إلى تحول أصحاب مشروعات القطاع غير الرسمى إلى رأسماليين صغار فى الوقت الذى يزداد فيه العمال فقراً.

ولكن المؤكد أن هذا النوع من العمل يفتقر تماماً إلى أى نوع من التأمينات الإجتماعية سواء فى شكل معاشات أو تأمين صحى، ولا يخضع أصلاً لقوانين العمل أو أى حماية نقابية – ومثال على ذلك قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والذى إستبعد صراحة المرأة العاملة فى الزراعة البحته وخادمات المنازل من الحماية القانونية "المادة ٤ – ب".

إجمالاً يمكن القول من خلال الشواهد التاريخية بوجه عام وتلك المتعلقة بمجتمعنا المصرى بوجه خاص، أن القطاع غير الرسمى يتعرض لذبذبات عديدة، فيزدهر وينكمش متأثراً بمختلف الأحوال السياسية والإقتصادية على الصعيدين العالمى والمحلى، وأن هناك إهتمام متزايد فى المرحلة الآتية يتضح من خلال سياسات الحكومة الحالية وذلك من خلال محاولتها المستمرة لتهيئة بيئة داعمة لتحول القطاع غير الرسمى إلى قطاع رسمى.

أولاً : أهمية البحث

يتحدد الهدف النهائى من العملية الإنتاجية فى رفع مستويات معيشة كل أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهة الإقتصادية، فالتنمية هى الوسيلة المثلى لإحداث النقلة الموضوعية المنشودة فى المجتمع المصرى، وهذا يتطلب الإستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة وتشجيع كل القطاعات العاملة بالمجتمع على العمل والإنتاج.

وقد شهدت الفترات الماضية نمواً غير مسبوقاً فى القطاع غير الرسمى حيث تشير مؤشرات سوق العمل إلى أن الغالبية العظمى من المشتغلين تقع داخل هذا القطاع وأنها آخذه فى الزيادة عاماً بعد الآخر. وبالتالى فإن هذه الظاهرة تحتاج المزيد من الدراسات للوقوف على الآثار المترتبة عن عمل هذا القطاع بما يؤدى إلى الدفع بالعملية التنموية إلى الأمام.

ثانياً : مشكلة البحث

إنتشار الوحدات التى تعمل من خلال القطاع غير الرسمى إنتشاراً واسعاً وذلك للعديد من العوامل منها صعوبة الدخول والخروج من الأسواق الرسمية وإرتفاع تكلفة الدخول، وتعقد إجراءات الإقتصاد الرسمى وزيادة أعبائه "الضريبية – التأمينات الإجتماعية"، إلى جانب الشروط الصحية والبيئية، ويكمل ما سبق ما يتميز به الإقتصاد القومى المصرى من إسراف فى الإعتماد على القوانين والقرارات السيادية والمغالاة فى طلب الضمانات المسبقة لإثبات النوايا الحسنة للمتعاملين مع الجهاز الحكومى.

وترتب على كل ما سبق سير دورة حركة التشغيل فى المجتمع على عكس الإتجاه المستهدف والذى يعتمد على القطاع الخاص المنظم فى إستيعات قوة العمل، ولكن ما حدث فى الواقع العملى أن معظم قوة العمل التى لحقت بالقطاع الخاص قد إنضمت للقطاع غير الرسمى حيث بدأ هذا القطاع فى إستيعاب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجى الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة فى المنتقلين من الريف المصرى إلى المدن أو العائدين من الخارج.

وبالتالى فإن القطاع غير الرسمى لم يعد مجرد إحتياطى للقطاع الرسمى، بل أصبح فاعلاً أساسياً بالأسواق، فأصبح لديه القدرة على إستيعاب العمالة الإضافية التى لا تجد مكاناً لها بالأسواق النظامية، وأصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذا السوق، مما ترتب على ذلك من نمو هذا القطاع بصورة أدت إلى عدم الإستقرار الداخلى لسوق العمل وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذى القرار فى المجتمع بالإضافة إلى صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذا السوق مع ما يتلاءم وإحتياجات المجتمع.

ونظراً لكون البيانات الحديثة والدقيقة من أبرز مقومات فعالية التخطيط التنموى سواء كان ذلك على مستوى الحكومات لوضع السياسات وصنع القرارات أو لتقييم ومتابعة الخطط وكذا المساءلة، وكذلك على مستوى القطاع الخاص لدراسة محيط الأعمال وإتخاذ القرارات، حيث يضاف كبر حجم القطاع غير الرسمى والقيمة المضافة المتأتية منه إلى جملة التأثيرات السلبية التى يسببها نقص البيانات الذى تشكو منه كل الدول النامية، ونقص شديد في البيانات فيما يتعلق بهذا الجزء من الإقتصاد الأمر الذى يزيد من ضبابية القياس والتحليل وبالتالى عدم إتخاذ سياسات سليمة للمشاكل المطروحة.

ثالثاً : أهداف من البحث

١- تشخيص الوضع الحالي للقطاع غير الرسمي .
٢- تحديد المشاكل التي يواجهها القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي .
٣- طرح مجموعة من الإجراءات التى تدعم تحول القطاع غير الرسمى من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى الإقتصاد الرسمي ، بما يؤدى إلى رفع كفاءتها ويؤهلها للقيام بالمهام التنموية المنوطة بها، خاصة وأن هذه المشروعات هى النمط الغالب للمشروعات بجمهورية مصر العربية.

رابعاً: تساؤلات البحث

١- هل هناك تأثير من القطاع غير الرسمي علي الإقتصاد الرسمي ؟
٢- هل هناك معوقات تواجه القطاع غير الرسمي ؟
٣- ما هي الإجراءات التي تحقق دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي ؟
٤- هل تحقق الإجراءات السابقة الإندماج الكامل من القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي ؟

خامساً: منهج البحث

إن المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يهدف الي جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة موضع البحث ، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول الي مرحلة إبداء الرأي بشأن الظاهرة محل البحث ، وذلك بالإعتماد علي المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع الي جانب إستخدام الإنترنت .

سادساً: حدود البحث

١- صعوبة إجراء دراسة ميدانية لإتساع مجتمع البحث .
٢- إجراء دراسة ميدانية في هذا المجال يتطلب وقت أطول من المتاح لإتمام هذا البحث .
٣- البيانات والمعلومات المتاحة في هذا الموضوع متناثرة ، وغير متاحة بصورة مطلقة للإعتماد والبناء عليها للوصول الي نتائج يمكن تعميمها وتنفيذها علي أرض الواقع .

سابعاً : مصطلحات البحث

(١) : إجراء

وثيقة تحتوى على الخطوات التى تبين كيفية تنفيذ نشاط ما .

(٢) : المشروعات الصغيرة

المقصود بالمشروع الصغير فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن (٥٠) ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً . (مادة ١)

(٣) : المشروعات متناهية الصغر

المقصود بالمشروع متناهى الصغر فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. (مادة ٢)

هذا ويعتبر نشاط التمويل متناهى الصغر من الأدوات المالية غير المصرفية ولا يجوز لغير الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية مزاولة نشاط التمويل متناهى الصغر إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة هذا النشاط ولا تسرى أحكام هذا القانون على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى والصندوق الإجتماعى للتنمية. (قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤)

كما يعد التمويل متناهى الصغر كل تمويل لأغراض إقتصادية إنتاجية خدمية أو تجارية فى المجالات المختلفة وبالقيمة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة بما لا يتجاوز مائة ألف جنيه ويجوز بقرار

من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة ووفقاً للظروف الإقتصادية ومتطلبات السوق زيادة الحد الأقصى بما لا يجاوز (٥%) سنويا. (قانون رقم١٤١ لسنة ٢٠١٤)

(٤) : الإقتصاد غير الرسمى

ظاهرة واقعية ظهرت فى مختلف أنحاء العالم، وتميز بتنوع القطاعات التجارية والإنتاجية والخدماتية، وغيرها من القطاعات، حيث يشمل الوحدات الاقتصادية غير الرسمية والعامليين بها والعاملين بصورة غير رسمية فى القطاع الرسمي . هذا وتتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين فى إطار غير رسمي فيجمع بين طياته كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمى.

إذن فالإقتصاد غير الرسمى ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، وذلك نظراً لما يلعبه هذا الإقتصاد من أهمية من ناحية توفير فرص العمل فى الريف والحضر والتقليل من الفقر إلى جانب مرونته فى التعامل مع الأزمات الإقتصادية.

ويضم هذا القطاع بين طياته القطاع غير الرسمى، والإقتصاد التحتى والذى يتمثل فى الأنشطة غير الشرعية ولكن جزء منها أو معظمها مخفى مثال "التهرب الضريبى وغيرها من الأنشطة". وتشير الدراسات إلى إمكانية الإعتماد على الإقتصاد غير الرسمى واللجوء إليه كأداه لتخفيف الصدمات فى فترات الإنتكاس الإقتصادى.

(٥) : القطاع غير الرسمى

هو ذلك القطاع الذى يشمل وحدات إقتصادية تعمل فى أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولة لمزاولة نشاطها. وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية، حيث لا يقع فى مجال إهتمامنا سوى الأنشطة التى تدر دخلاً مادياً، كما تم إستبعاد الأنشطة غير المشروعة، ولذلك فأنشطة القطاع غير الرسمى ليست مجموعة من الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الإقتصادية النامية، والتى تبدو واضحة فى مجالات عديدة سواء صناعية أو تجارية أو خدمية. هذا وبالرغم من تعدد التعاريف الخاصة بالقطاع غير الرسمى إلا أن هناك إجماع على تعريف كل ما هو غير رسمى بأنه طريقة للقيام بأنشطة تتصف بما يلى:

- سهولة الدخول فى النشاط وممارسته .
- عائلية ملكية النشاط .
- صغر ومحدودية نطاق نشاط العمل.
- الإعتماد على كثافة عنصر العمل على حساب التكنولوجيا وبعبارة أخرى فنيات العمل فى هذا القطاع محدودة من الناحية التكنولوجية.
- مهارات هذا النشاط مكتسبة من خارجه (من القطاع الرسمى).

- العمل غير المنظم فى وجود سوق غير منظمة.

وبالتالى يمكن القول أن القطاع غير الرسمى هو ذلك القطاع الذى يعنى بالوحدات الإقتصادية التى لا تلتزم كلياً أو جزئياً بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها والتى تتمثل فى:

- ترخيص مزاولة المهنة.
- السجل تجارى/ الصناعى.
- تغطية العمل بالتأمينات الإجتماعية.
- دفع الضرائب عن النشاط الإقتصادى وفقاً لدفاتر محاسبية منتظمة .

هذا وتعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وإزدهار القطاع غير الرسمى، فهى تميل إلى إجراء معاملاتها بإستخدام النقود السائلة وعدم الإعتماد على النظم البنكية فى التعامل مما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمى فى العديد من الدول.

(٦) : الإندماج

المقصود بالإندماج الجمع بين مختلف المشروعات والكيانات المماثلة والتى يمكن أن تساعد على نمو هذه المشروعات والكيانات فى حقل جديد أو مكان جديد، دون خلق فرعيات أو كيانات جديدة أو إستخدام كيان أو مشروع مشترك. أى يعنى الإندماج بصفة عامة إتحاد مصالح بين مجموعة من المشروعات والكيانات لظهور كيان جديد.

والإندماج ثلاثة أنواع إما إندماج أفقى أو إندماج رأسى والإندماج المتنوع وهو المقصود به فى هذا البحث، ونعنى بالإندماج المتنوع الإندماج بين مشروعات لها أنشطة إقتصادية مختلفة، وقد يكون ذلك بغرض زيادة تنوع المنتجات أو الإمتداد الجغرافى للسوق أو بغرض التنويع.

(٧) : خفض الطابع غير الرسمى

ويعنى التقليل من الطابع غير الرسمى وذلك من خلال المزج الدقيق بين الحوافز لإضفاء الطابع الرسمى ومد الحماية للعاملين الضعفاء، إلى جانب دعم نمو القطاع الخاص بفاعلية، مما يؤدى بصناع السياسة إلى تغيير اتجاهات العاملين بالقطاع غير الرسمى وتحسين حياة ملايين المصريين.

ثامناً: خطة البحث

يتضمن هذا البحث ثمانية مباحث تغطي كافة جوانب الموضوع وتسمح بإجراء تقييم موضوعي لمشكلة البحث حيث يتضمن ما يلي :

المبحث الأول : مستقبل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الإقتصاد المصري .

المبحث الثاني : التعريف بماهية الإقتصاد الرسمي .

المبحث الثالث : التعريف بماهية القطاع غير الرسمي .

المبحث الرابع: تجارب وخبرات دولية ومحلية في دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي .
المبحث الخامس : الإجراءات الداعمة من القطاع الخاص الرسمي للقطاع غير الرسمي .
المبحث السادس : الإجراءات الداعمة من الدولة لدمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي .
المبحث السابع : دور منظمات المجتمع المدنى فى دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي.
المبحث الثامن : الإجراءات الداعمة من البنوك الحكومية لدمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الإقتصاد الرسمى.

بعد الإنتهاء من الطرح السابق سيكون لدي مجموعة الدراسة رؤية واضحة تسمح بوضع أهم النتائج والتوصيات لحل إشكالية هذا البحث .

تاسعاً: الدراسات السابقة

أولا: المراجع العربية

الدراسة الأولى:

بودلال، على (٢٠١٤)، "القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقيمية للفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٠)"، في: بحوث اقتصادية عربية، ع. ٦٥، شتاء ٢٠١٤.

إعتمدت الدراسة على بيانات مسوح القوى العاملة بالإضافة إلى مسوح متخصصة لتغطية الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، واعتمدت التعاريف والتصنيفات الدولية الحديثة.

(١) : الأهداف

- تحديد خصائص القطاع غير الرسمي في الجزائر.
- دراسة أسباب نمو القطاع غير الرسمي.
- تحديد حجم ودور القطاع غير الرسمي من حيث الناتج والتشغيل.
- دراسة آثاره الإيجابية والسلبية على الاقتصاد الجزائري.

(٢) : النتائج

- يساهم القطاع غير الرسمي في الجزائر بحوالي ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٧.
- يساهم القطاع غير الرسمي في إستيعاب حوالي ٣٥% من العمالة غير الزراعية في ٢٠٠٧.
- لم يعد العمل في القطاع غير الرسمي قاصرا على المستويات التعليمية المتدنية، بل أصبح يشمل جامعيين من الأطباء والمهندسين والمحاسبين.